الحروف المشبهة بالفعل

(إن) و أخواتها

قوله: (وتلحقها ما).

ما الواقعة بعد هذه الحروف على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون كافة عن العمل.

الثاني: أن تكون بمعنى " الذي " في موضع نصب بأنها اسمها، وتكتب حينئذ مفصولة.

الثالث: أن تكون نكرة مبهمة بمنزلة الشأن والحديث، والجملة التي بعدها في موضع الخبر، وهو مذهب الكوفيين.

الرابع: أن تكون مزيدة، دخولها وخروجها واحد، فيبقى عمل الحرف على ما كان عليه، وعلى هذا الوجه يكون الإعمال في: " ليتما "، و"لعلما "، و"كأنما " أولى منه في: "إنما "، و"أنما "، و" لكنما "، أما الثلاثة الأول فلأنه ثبت النصب بعد " ليتما "؛ لأنها قوية في تغيير معنى الابتداء بالتمنى، وحمل عليها أختاها؛ لأنهما مثلها في ذلك، بإحداث معنى الرجاء والتشبيه. وأما الثلاثة الثواني فإنها وإن كانت من أصل الباب، إلا أنها لم تغير معنى الجملة فيما كانت له، فلم تقو قوة ما عداها.

وقال قوم: الأصح الإهمال في غير " ليتما "، وأما هي ففيها وجهان متقابلان، وفرقوا بينها وبين غيرها بأن اختصاصها بالأسماء لا يزول بـ " ما "، بخلاف البواقي. وهذا ينقض قوله: (فتدخل حينئذ على الأفعال)، فإن "ليتما " لا تدخل عليها، فلا يقال: ليتما قام زيد.

قوله: (وبعد القول).

هكذا إذا كانت محكيا بها القول، وخبر المبتدأ محذوف، كقولك: أول ما أقول: إني أحمد الله، أما إذا لم يحك بها القول، ولكنها جعلت خبرا للمبتدأ الذى هو "أول "، حتى كأنك قلت: أول قولي حمد الله، وجب الفتح.

ومن مضان المكسورة: الواقعة موقع الحال، كقوله تعالى: ﴿إِلا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان:٢٠]، والواقعة جوابا للقسم، نحو: والله إن زيدًا منطلق، والواقعة بعد " حتى " التي يبتدأ بعدها الكلام، أما بعد العاطفة والجارة فالفتح.

قوله: (ومن ثم وجب الكسر في مواضع الجمل).

أورد النقض بما بعد " حيث " فإنه موضع الجملة؛ لأنها تضاف إلى الجملة أبدا مع أنه يفتح، تقول: اجلس حيث أني جالس.

وأجيب بأن المراد من الجملة: الجملة الحقيقية، وها هنا ليس كذلك؛ لأن الجملة بعد " حيث " واقعة موقع المفرد؛ لأن الأصل في الإضافة أن تكون إلى المفرد.

ولكن يتوجه النقض عليه بما بعد واو الحال؛ فإنه يكسر مع أن الجملة بعدها ليست بحقيقية؛ لكونها للحال، وأصل الحال أن يكون مفردًا.

ويمكن الفرق بين ما بعد " حيث "، وما بعد واو الحال بأنه وإن كان مفردًا في الأصل، إلا أنه من المفردات فيما كان مشتقا في الغالب، والمشتق يتحمل الضمير، فهو بذلك مضاه للجملة بخلاف المضاف إليه، فإنه لا يشترط فيه مثل ذلك، بل الغالب أن يكون غير مشتق، فبعد من اعتبار الجملة فيه، فلذلك فتحت بعد " حيث " وكسرت بعد واو الحال.

رفع الاسم الآتي بعد " إن " واسمها وخبرها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون معطوفا على محل " إن " وما عملت فيه، وهو رأى الزمخشرى، أو على محل اسمها على تقدير عدمها، وهو رأى الشيخ، رحمه الله تعالى.

الثاني: أن يكون معطوفًا على ما في الخبر من الضمير المستكن، وقد استضعفه جار الله من وجهين: أحدهما: أنه ليس كل خبر يكون فيه ضمير؛ لجواز أن يكون جامدا، الثاني: أن من شرط المعطوف على الضمير المرفوع المستتر أن يؤكد قبل العطف عليه بمرفوع منفصل، أو يجعل فصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ولم يوجد واحد منهما.

الثالث: أن يكون مرفوعًا بالابتداء، وخبره محذوف لدلالة الأول عليه.

مثال مضى الخبر لفظًا: إن زيدا قائم وعمرو، ومثاله مقدرا: إن زيدا وعمرو قائم، أى: قائم وعمرو.

وتمسك الكوفيون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩]، فيمن قرأ برفع "الصابئين"؛ فإنه عطف على اسم إن قبل مضى الخبر لا لفظًا ولا تقديرًا.

وأجيب عنه من خمسة أوجه:

الأول: أن يكون محمولا على التقديم والتأخير كأنه ابتدأ ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ بعد مضى الخبر المذكور بعد، ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ أى: والصابئون كذلك.

الثاني: أن يكون معطوفا على الضمير في ﴿آمَنُوا﴾ لوجود الفصل.

الثالث: أن يكون مبتدأ ﴿فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ خبره، وخبر ﴿إِنَّ﴾ محذوف لدلالة هذا عليه.

الرابع: عكس هذا.

الخامس: أن تكون بمعنى " أجل " لا الناصبة.

أما الكسائي فلا يشترط مضي الخبر مطلقًا سواء كان الاسم مبنيًا أو معربًا، والفراء يجوز: إنك وزيد ذاهبان؛ للوضع وضعف العامل دون: إن زيدًا وعمرو ذاهبان، والكسائي يجوز العطف بالرفع والنصب في الموضعين للمبنى والمعرب، والبصريون يمنعونهما فيهما، إلا بعد مضى الخبر لفظًا أو تقديرًا.

ذهب بعضهم الى أن اللام إنما تلزمها إذا لم يكن ثم قرينة لفظية بالإعمال أو معنوية، نحو: إن كادت نفس الخائف تزهق، وإن كاد الكريم يرتاح للعطاء، وإن وجدت الله لطيفا بعباده، ومنه القراءة الشاذة: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف:٣٥] بكسر اللام، وتقديره: وإن كل ذلك للذى هو متاع الحياة الدنيا؛ لأن

النفي هنا لا يصلح، وفيه شاهد على حذف صدر الصلة، ومنه قول الطرماح[1]: [الطويل]

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

قوله: (ويجوز إلغاؤها لفوات قوة شبه الفعل) يوهم قوة الإعمال، وليس كذلك، بل إلغاؤها الكثير، ويجوز الإعمال، إلا أن المكسورة أكثر إعمالا في الملفوظ به.

ومما جاءت فيه غير معملة في ضمير الشأن قوله[2]: [المتقارب]

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالا

---

(١) قائله: الطرماح الحكم بن حكيم، وكنيته "أبو نفر" والطرماح في اللغة الطويل وقيل: سمي الطرماح لزهوه، والطرماح: الذي يرفع رأسه زهوا، وهو شاعر طائي. والبيت من الطويل.

الشرح: "أنا ابن" يروى مكانه "نحن"، "أباة" جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى، أي: امتنع "الضيم" الظلم، "مالك" هو اسم أبي قبيلة الشاعر، "كرام المعادن" طيبة الأصول، شريفة المحتد.

المعنى: أنا من آل مالك الذين يأبون الظلم والمذلة، وقد كانت قبيلتي كريمة الأصول والأنساب.

الشاهد: في "وإن مالك كانت" ترك اللام الفارقة بعد "إن" المخففة، لوجود القرينة المعنوية، وهي كون المقام للمدح والإثبات لا للنفي، والتقدير: وإن مالك لكانت.

انظر: ابن الناظم ص٧٢، ابن هشام ١/ ٢٧٣، ابن عقيل ١/ ٢١٦، السندوبي، الأشموني ١/ ١٤٥، المكودي ص٤٢، السيوطي ص٣٩.

(٢) يُنسبان لكعب بن زُهير، وقيل: لجنوب بنت العجلان - أخت عمرو ذي الكلب -، وقيل: لعمرة بنت العجلان - أخت عمرو ذي الكلب -.

و (المرملون): الفقراء؛ من أرمل القوم: إذا نفد زادهم. و (المريع): الواسع. و (الثّمال): الغياث، يُقال: فلانٌ ثمال قومه، أي: غياثٌ لهم يقوم بأمرهم.

والشّاهد فيهما: (بِأَنْكَ ربيع) و (وأنْك هُناك) حيث صرّح باسم (أنّ) المخفّفة في الموضعين لأجل الضّرورة؛ فأخبر عن الأول بالمفرد، وعن الثّاني بالجملة.

انظر: معاني القرآن للفرّاء ٩٠/٢، وديوان الهذليّين ١٢٢/٣، وشرح أشعار الهذليّين ٥٨٥/٢، والأزهيّة ٦٢، وأمالي ابن الشّجريّ ١٥٣/٣، والإنصاف ٢٠٧/١، وشرح المفصّل ٧٥/٨، وشرح الكافية الشّافية ٤٩٦/١، وابن النّاظم ١٨٠، وأوضح المسالك ٢٦٥/١، والمقاصد النّحويّة ٢٨٢/٢.

بِأَنْـــكَ رَبِيـــعٌ وَغَيْـــثٌ مُرِيـــعٌ وأنـــك هُنَـــاكَ تَكُـــونُ الثِّمَـــالا

وتنوب مناب حرف النفي "لو" لو فسرتها في المعنى بحروف النفي للامتناع، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سبأ:١٤].

فإن قصد بالفعل الدعاء لم يحتج إلى واحد من الحروف الأربعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور:٩] في قراءة نافع.

ولا تقع غالبًا إلا بعد فعل علم أو ظن، وقل وقوعها بعد غيرهما، كقوله[١]: [الطويل]

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاشَ النَّدَى بَعْدَ أَنْ هُوَ خَامِلُ

ونحوه في القلة وقوع الفعل بعدها، ولم يكن دعاء ولا غير متصرف، وهو غير مقترن بـ " قد " أو حرف تنفيس، كقوله[٢]: [الخفيف]

عَلِمُـــوا أَنْ يُؤَمَّلُـــونَ فَجَـــادُوا قَبْـــلَ أَنْ يُسْـــأَلُوا بِـــأَعْظَمِ سُـــؤْلِ

وكذلك قوله:

إنـــي زعـــيم يـــا نـــو يـــ ـــقة إن أمنـــت مـــن المـــرازح
ونجـــوت مـــن عـــرض المنـــ ـــون مـــن الغـــدو إلـــى الـــرواح
أن تهبطـــين بـــلاد قـــو م يرتعـــون مـــن الطـــلاح

من شواهد الفراء قول الشاعر[٣]: [الكامل]

---

(١) انظر: شرح الكافية ٥٠٠/١، والارتشاف ٤٨١/٢.

(٢) لم أقف على قائله.

والشّاهد فيه: (أَنْ يُؤمّلون) حيث استعمل فيه أَنْ) المخفّفة من الثّقيلة وأعملها في الاسم الّذي هو ضمير الشّأن المحذوف، وفي الخبر الّذي هو جملة (يؤمَّلون)، ومع أنّ جملة الخبر فعليّة فعلها متصرّف غير دعاء، ولم يأت بفاصل بين (أنْ) وجملة الخبر.

انظر: شرح الكافية الشّافية ٥٠٠/١، وابن النّاظم ١٨٢، والجنى الدّاني ٢١٩، وتخليص الشّواهد ٣٨٣، وابن عقيل ٣٥٥/١، والمقاصد النّحويّة ٢٩٤/٢، والتّصريح ٢٣٣/١، والهمع ١٨٧/٢، والأشمونيّ ٢٩٢/١.

(٣) أنشده الفراء عن الكسائي في معاني القرآن ٢/ ٣٥٢ ولم يعزه، وقائله القطامي "الديوان ص ٧".

ليتَ الشبابَ هو الرجيعُ على الفتى والشيبُ كانَ هو البَدِيء الأول

وهو عند الكسائي على إضمار "كان ".

وبعض الكوفيين ينصب الجزأين بـ " ليت " وغيرها من أخواتها، ويستشهد بقول الراجز(١):

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرِّفَا

وبما جاء في الحديث: " إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سبعين خَرِيفًا "(٢).

وأجيب بأن رد ذلك إلى الأصول المجمع عليها ممكن، أما قول الراجز فعلى تقدير: كأن أذنيه تحاكيان، أو نحو ذلك، وأما الحديث فعلى أن " قعر جهنم " مصدر من قولهم: قعرت البئر، أى بلغت قعرها، و "سبعين خريفًا " منصوب على الظرف، وقد وقع خبرًا؛ لأن الاسم مصدر، والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مطرد.

يجوز أن يقع بعض الحروف المشبهة بالفعل خبرًا عن بعض؛ كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا﴾ [الكهف:٣٠] فالثانية واسمها وخبرها خبر عن الأولى، والعائد محذوف.

---

(١) هذا البيت للعماني الراجز، واسمه محمد بن الذؤيب النهشلي الفقيمي، وكنى أبا العباس، أحد شعراء الرشيد من أهل الجزيرة، وقيل: من زياد مضر، وإنما أخرج إلى عمان فأقام بها مدة، ثم عاد يقال: إنه عاش مائة وثلاثين سنة.

ورواية المصنف هنا هي رواية المبرد في الكامل ٥١٣، والعقد ٥/ ٣٦٧، وسمط اللالئ ٨٧٦، ورواية ابن جني في الخصائص "قلامة أو قلما محرفًا" وينظر الخزانة ٤/ ٢٩٢ والخصائص ٢/ ٤٣٠ والموشح ٢٩٧، وشرح التبريزي ٢/ ٣٢٩.

تشوف: نصب أذنيه للاستماع القادمة: إحدى قوادم الطير، القلم المحرف، المقطوط لأعلى جهة الاستواء، بل يكون الشق الوحشي أطول من الشق الأنسي.

وقد أجيب عن هذا البيت بأجوبة كثيرة منها إجابة ابن جني في الخصائص أن الراجز أراد: قادمتان أو قلمان محرفان فحذف النون للضرورة.

(٢) أخرجه البخارى (٢٢٢٠/٥، رقم ٥٦٠٦) ومسلم (١٦٧٠/٣، رقم ٢١٠٩)، والطبرانى فى الكبير (١٥٧/١٠، رقم ١٠٣٠٦)، وفى الأوسط (٣٧٧/٧، رقم ٧٧٧٣)، وأبو يعلى (١٣٦/٩، رقم ٥٢١٢).

وقوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون:٣٥] يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن تكون الثانية خبر الأولى على حذف المضاف، تقديره: يعدكم أن إخراجكم إلى قبوركم هو إخراجكم إلى بعثكم.

الثاني: أن خبر الأولى ﴿إِذَا مِتُّمْ﴾، وهو أيضًا على تقدير حذف المضاف.

الثالث: أن الخبر ﴿مُخْرَجُونَ﴾، وأن الثانية تأكيد للأولى.

و "إذا " على هذا الوجه تتعلق بـ ﴿مُخْرَجُونَ﴾، وعلى الأول بالمصدر، وعلى الثاني باستقرار محذوف.

الجر بـ " لعل " لغة بني عقيل، سمعه أبو زيد منهم، وأنشد[1]: [الرجز]

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْـــرِ أوْ دُولاتِهَا

يُدِلْنَنَا اللَّمَّـــــــةَ مِـــــنْ لَمَّاتِهَا

فَتَسْتَرِيـــــحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

وأنشدوا قول الغنوى[2]: [الطويل]

---

(١) قائله: لم أقف على اسم راجزه.

اللغة: "عل" لغة في لعل "الدولات" -بضم الدال- جمع دولة في المال، وبالفتح في الحرب، وقيل: هما واحد "تدلننا" من الإدالة، وهي الغلبة "اللمة" بالفتح الشدة "زفراتها" -جمع زفر- وهي الشدة.

الإعراب: "عل" حرف من الحروف المشبهة بالفعل "صروف" اسم لعل "الدهر" مضاف إليه "أو" حرف عطف "دولاتها" عطف عليها "يدللننا" جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر لعل "اللمة" -بالنصب- مفعول ثان ليدللننا "من لماتها" جار ومجرور في محل نصب صفة لقوله اللمة تقديرها: اللمة الكائنة من لماتها "فتستريح" -بالنصب- فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء "النفس" فاعل "من زفراتها" جار ومجرور متعلق بنستريح.

الشاهد: قوله: "زفراتها" حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس تحريكها.

انظر: الخصائص ٣١٦/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٠/١.

(٢) هو لكعب بن سعد الغنويّ، ويُنسب لسهم الغنويّ.

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ ثَانِيًا   لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وعن الأخفش: تخفض إذا كسرت لامها، وتأول ذلك بعضهم على أنه يريد أن آخرها يحذف، ثم تلحق لام الجر، كما قالوا: "حاش لله ".

وقال أبو على: تأويله: " لعل " مخففة، وفيها ضمير الشأن و " قريب " مبتدأ و"لأبي المغوار " خبره، و فتحت لام الجر حملا على المضمر. وقد رواه بعضهم "لأبي" بالكسر.

=

والشّاهدُ فيه: (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ بـ(لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقَيْلٍ.

ويروى: (لعلّ أبا المغوار) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

انظر: نوادر أبي زيد ٣٧، والأصمعيّات ٩٦، وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٠٧، وجمهرة أشعار العرب ٢/٧٠٥، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٣٦١، ورصف المباني ٤٣٦، والجنى الدّاني ٥٨٤، والمغني ٣٧٧، والمقاصد النّحويّة ٣/٢٤٧، والخزانة ١٠/٤٢٦.